

تعاني ضعف التشريعات ومجاولات مستمرة للتهميش

إنقاذ حقوق المرأة بتشكيل "لوبي ضاغط" في قضايا الزواج والطلاق والنفقة

ريهام المستادي - جدة



أثار الجدل المتزايد حول حقوق المرأة والعنف الذي تتعرض له النساء عموماً في الوقت الراهن تساؤلات عن مدى قوة التشريعات التي تحمي النساء من أشكال العنف الجسدية والمعنوية الامر الذي تسبب في ضياع حقوقها في قضايا الطلاق والزواج والنفقة . وفي الوقت الذي يؤكد فيه خبراء اجتماعيون وقانونيون اهمية تشكيل لوبي ضاغط لتسريع قضايا المرأة في قضايا الزواج والطلاق والنفقة يرى اخرون اهمية التصدي لمحاولات تهميش دور المرأة بشكل واضح حالياً .

دعم المطلقات

تقول بيجة عبد الرحمن: طلقت منذ أكثر من عامين بعد زواج دام خمسة عشر عاماً أقدم عن ابنة موصحة أنها لم تعلم باحقية المرأة المطلقة في الحصول على قرض من الصندوق العقاري الأمؤخراً . وقالت انها بحاجة ماسة إلى سكن مستقل ولو غرفة بدورة مياه مع مطبخ صغير بعد ان ضاق بها منزل أهلها خاصة بعد وفاة أخيها وقدم ابنائه وزوجته للعيش معهم لاسيما وان الابنات والبنات في مرحلة المراهقة وتضيف «من الصعب على المرأة بعد أن تتزوج وتضع باستقلاليتها أن تعود من جديد لبيت أهلها خاصة إذا كان لديها أطفال فهي تزاحم أهلها في كل شيء وغالباً ما تحدث منغصات

سادت في المجتمع أعادت طرح النظرة القاصرة لدور المرأة وساهمت في تهيميش دورها الحيوي في المشاركة في مشاريع التنمية. مشيرة ان هذه النظرة الضيقة لم تتمكن من معالجة الآثار والمشاكل الاجتماعية التي نتجت عن التحولات التكنولوجية في المملكة بسبب غياب الشفافية في طرق المواضيع المتعلقة بالمرأة والأسرة ومشاكلها. وتضيف لكن الأهم يبقى هو حصول المرأة على حقوقها في قضايا الطلاق والزواج والحضانة في ظل تعرض الكثرات لعنف شديد لا تقتصر على حرمانهن من أطفالهن. بل يحكم بمضارهن أو إجبارهن على الزواج أو حرمانهن منه،

المعاصر والحضاري « بالرغم من دعم الملك عبد الله للمرأة وإظهار صوتها للخارج وتحقيقها إنجازات علمية وجوائز عالمية. الا ان البعض لا يزال يصير على الالتفاف على كل هذه المنجزات لإعطاء صورة سلبية عن وضع المرأة . اما الأخصائية الاجتماعية فاعلمة محمد سعيد فتطالب بتشريعات وأنظمة تحفظ حقوق المرأة وتحميها من الانتهاكات القائمة. بل تسهل الطريق أمام منساركتها الحقيقية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية وعلى الرغم من تقدم وضع المرأة تعليمياً ووجود فرص وظيفية واسعة لها في مجالات عديدة فإن الثقافة التي

وخلافات كثيرة سببها السكن المشترك، بينما ترى سميحة بخاري إن من حق الزوجة المطلقة نصيباً من املاك زوجها حتى ولو لم يكن يملك سوى ارض فضاء. وتقول ساعدت زوجي في بناء سكن لنا إلا انه فور الانتهاء منه بالاستعانة براتبتي كاففتني بورقة طلاقني بدلا صل يقيد شركتي في البيت وفوجئت بزواجه بأخرى بحرئيس من والدته وعدت إلي بيت أهلي سع ابنتي الأربعة دون أي شيء امتلكه بعد عشر سنوات زواج.

التشريعات والأنظمة

من جانبها تقول د. بصيرة إبراهيم الداود استاذ التاريخ السياسي

الطلاق ، والخلع وحضانة الأولاد ، والحرمات من النفقة والميراث ، أو حق التعلم والعمل والعزل عن الزواج ، وإجبارها على الزواج بمن لا ترغب ، إضافة إلى الروتين في المحاكم مما يؤخر البيت في القضايا الأسرية وينعكس سلباً على نفسية المرأة ، وطالبت بإنشاء أقسام نسائية في المحاكم بضوابط تكفل للمرأة حقوقها وكرامتها ، وتعمل على مساعدة النساء في حل مشكلاتهن على أن يختار لهذا القسم الكفاءات النسائية المتخصصة الحاصلة على درجات عليا في الفقه الإسلامي والمحاماة والتربية الإسلامية وعلم الاجتماع و النفس. وطالبت بإنشاء أقسام نسائية بجميع الدوائر الحكومية التي للمرأة معاملات وعلاقات بها ، كإدارة الجوازات والبلديات ، والحقوق المدنية ، وأن تكون مجهزة تجهيزاً إدارياً مواكبا للعصر وللاقتداء بمكانة المرأة .



د. عفاف زقزوق

كما يمتد الى حرمانهن من مواصلة تعليمهن والتحكم برزقهن وبالتالي التحكم بمصرفهن كوسيلة للعقاب أو الضغط النفسي من جانب الأب أو الزوج أو العائلة في لعدم

المحاكم الاسرية

وتشير د. عفاف زقزوق الإستشارية النفسية والأسرية الى ضرورة وجود ضوابط تحد من ظاهرة العنف ضد المرأة بسن قانون لحماية النساء من العنف الاسري والتسريع في إنشاء المحاكم الاسرية المتخصصة والعدل على توظيف باحثات اجتماعيات في المحاكم. ودعت المجتمع الى اثناء الثقافة المناهضة لقضايا المرأة وتوعيتها بحقوقها مع الاستفادة من التقنيات الحديثة في تشكيل لوبي ضاغط للزيد من التشريعات التي تحمي المرأة.

ومن جهته يقول المستشار القانوني د. إبراهيم زمزمي تعاني غالبية النساء من ظلم اجتماعي يتمثل في قضايا